

وزارة التربية والتعليم

تعليم البنات

مكتب سمو النائب

## قضايا رئيسة في التربية والتعليم

إعداد

د. فهد بن عبدالعزيز بن سليمان أبانمي

المستشار الإعلامي بمكتب سمو النائب

## قضايا رئيسة في التربية والتعليم

### ■ القضية الأولى: المشرفة التربوية ودورها المفقود

لقد أصبح دور المشرفة التربوية بعيداً كل البعد عن دورها الفني، فالمشرفة أصبح دورها إدارياً تنتقل بين المدارس لتنقل لهم تارة بعض الأوراق أو تقوم بالتفتيش على مرافق المدرسة، إضافة إلى أن المشرفة التربوية يطلب منها أن تقوم بزيارة إعداد كبيرة من المعلمات خلال العام الدراسي الواحد، ربما تزيد عن أيام العام الدراسي، مما أدى إلى اقتصار المشرفة التربوية على زيارة المعلمة مرة واحدة فقط، تكتب لها فيها بعض الملاحظات ثم لا تلبث أن تخرج مسرعة لتلحق بمدرسة أخرى من غير أن تتناقش مع المعلمة ما كتبه لها من ملاحظات، فهل هذا هو الدور المطلوب من المشرفة التربوية؟ من جانب آخر فإن معايير اختيار المشرفة التربوية لازالت غير واضحة، فقد حددت وزارة التربية والتعليم بعض المعايير ومنها:

١. أن تكون المرشحة إحدى الخريجات من كلية تربوية.

٢. اجتياز المقابلة الشخصية.

٣. النجاح في التدريس.

٤. الرغبة.

فهذه المعايير مع ضعفها وعدم دقتها فإنها لا تطبق في كثير من الحالات، بل إن المعايير الواقعية إن كان هناك معايير تختلف وتتناقض بين منطقة ومنطقة، وبين مدينة ومدينة، ولا أبالغ أن قلت بين مركز وآخر في المدينة الواحدة.

إن الإشراف التربوي لا يزال يعاني من غموض في كثير من أموره، ومن ذلك:

١. أن تعريفات الإشراف التربوي وتحديد أهدافه الموجودة في الكتب والأبحاث يغلب عليها العمومية والغموض عند المنظرين والمشرفين، كما أنها تفتقر إلى التعريف الجيد، مما أدى إلى تبني المشرفات أدواراً غامضة ومتناقضة.

٢. أن تعريف وزارة التربية والتعليم للإشراف التربوي عام ومصطلحاته يصعب ترجمتها إلى خطوات عملية تطبيقية، فقد ذكرت وزارة التربية والتعليم أن الإشراف التربوي هو "عملية فنية شورية قيادية إنسانية شاملة غايتها تقويم وتطوير

العملية التعليمية التربوية بكافة محاورها" فهذا التعريف الذي وضعت وزارة التربية والتعليم يحتاج إلى تعريف.

٣. أن تغير المسميات ( تفتيش - توجيه - إشراف ) لم يغير الممارسات والوظائف المتعلقة بالمشرفة التربوية.

وقد ترتب على السابق قصور وضعف في عملية الإشراف التربوي المطبق عند تعليم البنات، ليس هذا وحسب بل تعداه إلى كونه لم يحقق الآمال والتطلعات، وهو بطيء وذو فاعلية قليلة وغير محدد لمهام المشرفة ولا لوظائفها.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل ينبغي إلغاء الإشراف؟

من وجهة نظر باحث تربوي ممارس للإشراف التربوي أن تعليم البنات يمكن لها أن تختار أحد هذين الحلين وهما:

أ. استخدام الإشراف العيادي ( العلاجي - الأكلينيكي) في حالة تمسكها بالإشراف التربوي كممارسة حتمية لا مفر منها، فالإشراف العيادي يتم فيه التعاون بين المعلمة والمشرفة في تحليل التعليم، فتعملان سوياً لتحسين التدريس، ومما يميز الأشراف العيادي إمكانية تطبيقه على المتدربات، وعلى المعلمات تحت التدريب، وكذلك على المعلمات ذات الخبرة، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى تغير سلوك المعلمة نحو الاتجاه المرغوب، بل ونمى ثقة المعلمات بأنفسهن، إضافة إلى أن الإشراف العيادي لا تستفيد منه المعلمة فقط، بل تستفيد منه المشرفة التربوية في تطوير أدائها وأساليبها وممارساتها، كما أن نتائج الإشراف العيادي تتفوق على غيرها من الأنواع الأخرى.

ب. إلغاء الإشراف التربوي واستبداله بالمديرة المشرفة، وذلك بعد إعداد المديرية عن طريق دورة مركزة حول الإشراف التربوي تقوم بها المؤهلات علمياً لمثل هذه الدورات من الكليات والجامعات التربوية.

ومن فوائد ومحاسن إلغاء الإشراف التربوي والمراكز التابعة لها إلغاء عدد كبير من الوظائف التربوية التي تنبؤوها المشرفات التربويات، والتي يمكن لتعليم البنات حينئذ أن يستثمروا المبالغ التي خصصت لها للقيام بدورات تربوية للمديرات المشرفات، وكذلك

القيام بدورات للمعلمات المقصرات كل خمس سنوات كما، وفي حاسبة غير مدروسة يمكن توفير ما يزيد عن (١٠٠) مليون ريال خلال العام الدراسي الواحد كرواتب وخلافه، مع الإبقاء على عدد محدود من المشرفات في إدارات التعليم تكمن مهمتهن الرئيسة حل بعض الإشكالات التي يمكن أن تقع بين المديرية والمعلمة في نتيجة تقييم أداء المعلمة. وفي هذا المقام فإنني أقترح أن تلزم المعلمة بدورة كل خمس سنوات على أقل تقدير كما هو معمول به في بريطانيا وماليزيا مثلاً، ويمكن القيام بهذه الدورات قبل بداية الدراسة بأسبوعين، خاصة وأن المعلمة تمكث قرابة الشهر قبل بداية الدراسة الفعلية، وهي فترة لا تنتفع بها المعلمة كثيراً، ويمكن تقسيم المعلمات إلى ثلاث فئات: ممتازة لا تحتاج إلى دورة، ضعيفة وتُلزم بالدورة، جيدة وتُحث على الدورة، كما أنه يمكن ربط العالوة بالتقدير ومدى الالتحاق بهذه الدورات (وسأفصل في كيفية ترتيب هذه الدورات في مقترح لاحق).

وبالنظر للمعطيات السابقة وعدم وضوح الهدف من الإشراف التربوي المعمول به الآن وغموض وظائفه ومهامه وممارساته فإنني ومن وجهة نظر معلم ومشرف سابق وأكاديمي حالي أقول وبلا تحفظ نعم لإلغاء الإشراف التربوي والسبب يمكن إجماله فيما يلي:

١. أنه إشراف بيروقراطي، لا تستفيد منه المعلمة شيئاً.
٢. أنه لا علاقة لزيارة المشرفة للمعلمة في تقدم التلميذات.
٣. أن زيارة المشرفة للمعلمة مرة واحدة خلال العام الدراسي الواحد لا يعطي تصوراً حقيقياً لأداء المعلمة.
٤. أن علاقة المشرفة بالمعلمة لها تأثير في عملية الإشراف والتقييم.
٥. أن الإشراف التربوي الممارس أكثره سيء.
٦. أنه لا توجد دراسة علمية حيادية واحدة تثبت استفادة المعلمة من المشرفة التربوية.

#### ■ القضية الثانية: التقييم المستمر

أظهرت بعض الدراسات التربوية أن التقييم المستمر ليس بأفضل حالاً من التقييم التقليدي (الاختبارات)، وذلك لما يشوبه من ملاحظات وعقبات، ومن ذلك مايلي:

١. إن المعلمة الأكثر رغبة بمثل هذا التقويم هي المعلمة المهملة الكسولة المتراخية السلبية!!! فما تقوم في نهاية الشهر أو الفصل الدراسي هو كتابة الدرجات بحسب هواها وتقديرها الشخصي واقتناعها النفسي بتلك الطالبة المسكينة، فمن يقوى على مراجعتها ومن يستطيع أن يناقشها، فما تكتبه تستطيع أن تبرره بشتى الطرق والوسائل، فالأمر متروك لضميرها فقط.

٢. إن المعلمة الأقل رغبة بمثل هذا التقويم هي المعلمة الجادة الناصحة المخلصة!!! والسبب في ذلك أن عملية التقويم المستمر تحتاج إلى جهد كبير ومتابعة مستمرة وضمير حي وعدل ودقة، فكل السابق يحتاج إلى تفرغ ومتابعة دقيقة للطالبة لا يمكن بحال من الأحوال أن تتم وفق الظروف المتواضعة التي تعيشها المدارس من تكس الطالبات في الفصل والذي يتجاوز الأربعين طالبة، إضافة إلى كثرة الحصص التي تقوم المعلمة بتدريسها والتي تصل إلى أربع وعشرين حصة، إضافة إلى الأعباء الأخرى الملقاة على كاهل المعلمة من ريادة وإشراف ونشاط وغيره.

٣. عدم وجود متابعة لعملية التقويم المستمر من قِبَل كثير من مديرات المدارس، فوجود أعداد كثيرة من المعلمات، ووجود عدد كثير من المواد التي تحتاج إلى تقويم تجعل المديرية غير قادرة على المتابعة الدقيقة لعملية التقويم المستمر، وهذا ينطبق بشكل كبير على المشرفات التربويات والآتي يقمن بزيارة واحدة فقط للمعلمة خلال العام الدراسي، والتي لا يمكن بحال من الأحوال أن تكتشف عن مدى جدية وتفعيل وتطبيق المعلمة للتقويم المستمر.

٤. أن وزارة التربية والتعليم كعادتها عندما تكون لها توجهات معينة حول قضية ما فإنها تحشد الآراء التي تتناسب وتوجهاتها حتى لو لم تكن تلك الآراء لها قيمة علمية معتبرة، ومما يؤسف له هذا هو ديدن الوزارة منذ مدة طويلة، بل ربما يكون هذا التوجه عند كثير من القطاعات التي تريد أن تثبت لجمهورها توجهاً ما، وسأضرب لذلك بمثال إلا وهو تدريس اللغة الإنجليزية والذي صاحبه الإخفاق منذ أول خطوة خطتها الوزارة وحتى كتابة هذه السطور، والذي أقر منذ فترة قصيرة من

غير أن يبنى على دراسات علمية محايدة!! فجعل الدراسات التي تستشهد بها وزارة التربية والتعليم لتأييد تدريس اللغة الانجليزية مبني على أمرين هما:

أ. أن تكون تلك الدراسات تتوافق مع هوى الوزارة، فتنفقى بعض الدراسات التي تتوافق مع ذلك التوجه، وتهمل أضعافها مما لا يتوافق مع ذلك التوجه.

ب. وإما أن تعتمد الوزارة على الدراسات التي يكلف بها بعضاً من منسوبيها!! وهذه لا يمكن قبولها بأي حال من الأحوال، فلا يُعقل أن يقوم منتسب لوزارة أو جهة ما بالتوصل إلى نتائج تتخالف مع توجهات وزارته، وبذلك تفتقد تلك الدراسات للمصداقية العلمية المأمولة.

٥. أن تأثير العواطف والتحيز لفئة ما أو منطقة ما أو جماعة ما يكون لها تأثير كبير جداً على تقدير الدرجات الممنوحة للطلّابات، وبذلك يحصل التباين بين معلّمة وأخرى في تقدير طالبة ما في مادتين متقاربتين حفظاً أو فهماً.

٦. عدم إلمام المعلّمت بأساليب التقييم المستمر، ومن ذلك عدم إيجاد الدورات المتخصصة والتي تقوم بها المتخصصات من الجامعات والكليات التربوية المعتررة، فمما يلاحظ أن الدورات التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم وإدارتها التعليمية تعتمد على اجتهادات من بعض المعلّمت والمشرفات، واللاّتي يصبّن في واحدة ويخطئن في عشر.

٧. إهمال وزارة التربية والتعليم للورش التربوية التي تساعد المعلّمة على التعرف على برامج علاج جوانب الضعف وصعوبات التعلم، فمما يلاحظ أن المعلّمة لا تلمّ بالأساليب العلمية التي تتيح لها معرفة ميول واتجاهات وحاجات الطالّبات.

#### ■ القضية الثالثة: تطوير مناهج لدى البنات والإستراتيجية المتبعة

لقد كان للإصلاحات الجزئية في المملكة تأثير ضئيل في التعليم حتى الآن، وذلك لأن تطوير المناهج عادة ما يتم من منطلق الاهتمام بجانب واحد دون غيره، وعادة ما يتم تحديدها داخل إطار اعتمد مسبقاً وتم تعميمها بدرجة محدودة للغاية، وغالباً لا تؤدي إلى أي تعديل في الاتجاهات الأساسية والسلوك الصفي.

من هنا تتضح أهمية إيجاد سياسة وطنية لتطوير المناهج، قادرة على إعادة تحديد طبيعة المناهج ووظائفها في إطاره الاجتماعي والاقتصادي، ومن دون فعل السابق ستكون الأنظمة واللوائح بمثابة معوقات تعترض سبيل المتعلم والمدرسة وهيئة التدريس في سعيهم للتطوير، ومن المهم الاستيعاب الشامل والعام للعوامل المختلفة في عملية التطوير، فلا يُعنى بالعملية في مرحلة واحدة فقط (أي مرحلة التطوير)، ولا يُعنى كذلك بنمط واحد فقط من تطوير المناهج، بل تتطلب بدلاً من ذلك تحليلاً لنظام التعليم برمته، والشروط الواجب توافرها لنجاح عملية التطوير ابتداءً من تحديد الحاجات حتى عمليات التنفيذ.

إن هناك خطورة في إجراء التغيير من أجل التغيير، أو التطوير من أجل التطوير، من أجل أن نبين أن هناك نوعين من العمل في حقل المناهج، أو أن نلجأ إلى التغيير بسبب مواجهتنا لعدد من المشكلات التي لا يُعرف لها أسباباً محددة، فنلجأ إلى تغيير المناهج متصورين أن مثل هذه العملية تمكننا من الخلاص من المشكلات والتغلب عليها، فمثل هذا التغيير ضار ومضيق للوقت والجهد والمال، ومثل هذا التطوير نوع من التضليل، ولا يعدوا أن يكون عملاً دعائياً وإن تحقق منه نفع قليل!!!

ومما يؤسف له أنه لم تحصل عمليات تطوير فعلية لتعليم البنات في المملكة العربية السعودية، عدا بعض المراجعات للكتب المدرسية من قبل الأسر الوطنية للمناهج، وبعض أساتذة الجامعات بتكليف من وزارة التربية والتعليم.

إن المناهج الدراسية يجب أن تخضع لعمليات نقد ومراجعة وتقويم مستمرة، وذلك بسبب مجموعة من العوامل من أهمها:

١. حاجات المجتمع.
  ٢. حاجات المتعلمين.
  ٣. طبيعة المعرفة والتي تعد أبرز سمات هذا العصر، فالمعلومات تتزايد باطراد، والنظريات تتغير بشكل مستمر، مما كوّن ثروة معرفية هائلة، وعليه فإن المناهج قد تصبح قليلة الأهمية ومحدودة الجدوى بعد مرور فترة زمنية معينة.
- فالحاجة ماسة لتطوير المناهج الدراسية، وعلى اللجان التي تعمل في تطوير مناهج المواد الدراسية المختلفة أن تهتم بالاختيار الدقيق والصحيح لما ينبغي أن يتعلمه التلاميذ.

ومن وجهة نظر باحث تربوي فإن عمليات ما يسمى بالتطوير التربوي لم يكتب لها النجاح بسبب وجود بعض العوائق ومنها:

١. عدم وجود استراتيجية شاملة للتطوير عند وزارة التربية والتعليم.

٢. عدم تحديد التغيرات السلوكية المراد إحداثها في سلوك المتعلمات.

٣. الصراعات القيمية والسلطوية والنفسية (الخوف من المجهول).

٤. المعوقات المادية.

٥. المعوقات البشرية.

ولقد عالج المربون عمليات التطوير أساساً كعملية واحدة!! بيد أننا عندما نقوم بتحليل هذه العملية من خلال مستوياتها الثلاث: الدولة.. المنطقة.. المدرسة، نجد أنها ليست عملية واحدة، بل هي عمليات مختلفة في كل من هذه المستويات، وإنما ترتبط معاً جزئياً، بيد أن سماتها المختلفة تعطي صورة تعكس الفكر والمسؤوليات والحاجات التالية:

أ. على مستوى الدولة: يتم إنشاء مراكز تطوير المناهج للقيام بعمليات التخطيط والريادة التربوية والتطوير والتقييم، وتعتبر عملية تطوير المناهج أساساً عملية ريادية وتطويرية وتقييمية.

ب. على مستوى المنطقة: تعتبر مراكز تطوير المناهج مسئولة عن المهمة المستمرة لتعليم التلاميذ وإدارة المؤسسات المعقدة، ويرتبط اهتمام هذه المراكز بتطوير المناهج ارتباطاً وثيقاً بمهمتها الأساسية المتمثلة في تحسين التعليم المدرسي لكل فرد في المنطقة التي يقيم فيها، واستغلال الموارد الخارجية والداخلية.

ج. على مستوى المدرسة: تُعنى أعمال تطوير المناهج بالمهام اليومية للتعليم، وتعتبر ردود فعل لوقائع الفشل والنجاح، وتعتبر العملية أساساً عملية تطبيقية لأسلوب حل المشكلات.

ويكمن الخلل في السابق إلى أن الأفراد الذين يقومون بعمليات التطوير إنما يقومون بما من زوايا مختلفة، وباستخدام موارد مختلفة، وبالاعتماد على قدرات واهتمامات مختلفة.



ومما يمكن اقتراحه أن يكون هناك فصل بين التربية والتعليم من جانب وتطوير المناهج من جانب آخر، فمن غير المنطقي أن يقوم بالتطوير الجهة التي تقوم في نفس الوقت بتدريس محتويات المناهج.

كما يمكن اقتراح إنشاء هيئة عامة لتطوير المناهج التعليمية، تكون مستقلة استقلالاً تاماً عن وزارة التربية والتعليم، وتكون هذه الهيئة مرتبطة بوزارة التعليم العالي أو بمجلس تعليم مستقل، شريطة أن يكون الأساتذة المنتسبين لها (ذكوراً وإناثاً) من المتميزين والمتميزات من الجامعات والكليات التربوية الرائدة.

#### ■ القضية الرابعة: مهارات التفكير العلمي في مدارس البنات

إن عصر المتغيرات المتسارعة يفرض على المربين التعامل مع التربية والتعليم كعملية لا يحدها زمان أو مكان، وتستمر مع الإنسان كضرورة لتسهيل تكيفه مع المستجدات في بيئته، ومن أجل ذلك تكتسب مقالات تعليم الطالبات كيف تتعلم وتعليم الطالبة كيف تفكر أهمية كبيرة لأنها تحمل مدلولات مستقبلية في غاية الأهمية، إن التكيف مع المستجدات يستدعي تعلم مهارات جديدة واستخدام المعرفة في مواقف جديدة.

ويعتبر التدريس من أجل تنمية مهارات التفكير فكرة مثالية وغاية في نفس الوقت، فهو مثالي لأنه طالما شغل بال المفكرين التربويين في كثير من أعمالهم الإصلاحية خلال القرن الماضي، وهو غاية لأنه كان يمثل بعداً محيراً لبعض المفكرين، إلا أنه يعتبر مقنعاً للبعض الآخر من الناحية النظرية البحتة، أكثر منه من الناحية التطبيقية، علماً بأن كثيراً من هذه الأفكار بدأت تتلاشى وتتغير.

إن الناظر في الممارسات والسلوكيات السائدة في مدارسنا ليجدها لم تتأثر بخطط التطوير التربوي الداعية لتنمية مهارات التفكير، بل إن أهداف التعليم العليا لم تتطرق لتنمية مهارات التفكير ولا حتى للحديث عن المستقبل الذي ينتظر الأجيال القادمة.

فما السبب في ذلك؟ أعتقد من وجهة نظر باحث تربوي أن هناك كماً هائلاً من الممارسات والسلوكيات السائدة والمخاطئة في مدارسنا والتي كانت سبباً رئيساً في تنحية مهارات التفكير، فمن ذلك مايلي:

١. أن المعلمة هي صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في الصف، والكتاب المدرسي مرجعها الوحيد في تدريسها.

٢. استئثار المعلمة بمعظم وقت الحصة، ودور الطالبة يتمثل في التلقي فقط.

٣. اعتماد المعلمة على السبورة كوسيلة وحيدة للتعليم.

٤. اعتماد المعلمة على عدد معين من الطالبات في الإجابة على أسئلة الدرس.

٥. عدم إعطاء الطالبة الوقت الكافي للتفكير عند إجابته على السؤال المطروح.

٦. عدم تقبل المعلمة لإجابات الطالبات التي تختلف عن الإجابة المدونة في الكتاب.

٧. اقتصار المعلمة غالباً على أسلوب المحاضرة.

٨. اهتمام المعلمة بالنمو المعرفي فقط مع إهمال النمو الانفعالي والأخلاقي والإبداعي.

٩. اقتصار أسئلة المعلمة في الغالب على الأسئلة التي تتطلب مهارات تفكير متدنية.

١٠. إهمال المعلمة للأسئلة التي تبدأ بـ: كيف؟، ولماذا؟، وماذا لو؟.

١١. إيمان المعلمة بأن ما يجويه الكتاب المدرسي هو الحقيقة المطلقة فقط، فلا

تعتبر بما يخالفه من حقائق جديدة.

إن استراتيجيات وطرق وأساليب التدريس ترتبط ارتباطاً وثيقاً في العصر الحاضر مع التفكير بنوعيه الإبداعي والناقد، فالمشروع وحل المشكلات والمناقشة والاستقصاء والتعلم التعاوني والمناقشة وطريقة الأسئلة وتمثيل الأدوار والتعلم الذاتي والحقائب التعليمية والتعليم المبرمج والتعليم بالاكشاف وغيرها يمكن أن تستثمرها المعلمة والطالبة لكي تنمي فيها الطالبة تفكيرها، فيبدأ التعلم باستراتيجيات وطرق وأساليب مغايرة للقديم والتي كانت الطالبة تعتمد فيها كلياً على المعلمة، فتنتقل الطالبة من حفظ المعلومات إلى الفهم والتفكير والنقد والإبداع، وبذلك تظهر شخصية الطالبة وتظهر إبداعاتها الكامنة.

إن هناك عدة عوامل تقف عائقاً بين الطالبة وتعلمها مهارات التفكير، وسأعرض لأهم

هذه العوامل التي تمارس في الصف الدراسي، ومن ذلك:

١. تأثر المناهج والكتب المدرسية بالافتراض القائل بأن تنمية مهارات التفكير لدى الطالبات تتم عن طريق مراكمة كم هائل من المعلومات والحقائق، وما يتبع ذلك من حشو عقول الطالبات بالمعلومات والحقائق عن طريق المحاضرات، إضافة إلى الواجبات البيتية التي تثقل الذاكرة ولا تنمي مستويات التفكير العليا من تحليل ونقد وتقويم.

٢. التركيز على عملية نقل وتوصيل المعلومات بدلاً من التركيز على توليدها أو استعمالها، فالمعلمة تستأثر بالكلام معظم الوقت وتغفل الدور الايجابي للطالبات والذي يتمثل في النشاطات وطرح الأسئلة والتي تتطلب إمعان النظر والتفكير.

٣. الاختلاف الكبير في المعنى المقصود بالتفكير وتحديد مكوناته، مما يترتب عليه صعوبة تطوير نشاطات واستراتيجيات فعّالة في تعليمه.

٤. الاعتماد الكبير في أسئلة الامتحانات المدرسية على الأسئلة التي تتطلب مهارات معرفية متدنية.

علماً بأنه يمكن للمعلم أن يقوم بتدريب طلابه على مهارات التفكير من خلال أحد هذه الأشكال الثلاثة والتي لا تستغرق أكثر من ٣٥ دقيقة فقط، وهي:

○ العمل الجماعي: حيث تقوم كل مجموعة من الطالبات (أربع طالبات مثلاً) بمناقشة المشكلة المطروحة في الوقت المحدد لها، ثم تقوم متحدثة بالنيابة عن المجموعة بعرض أفكارها على باقي الفصل، بعد ذلك تقوم باقي المجموعة بعرض أفكارها، أو بعرض النقاط التي تختلف فيها مع المجموعة الأولى، يتم بعد ذلك مناقشة مفتوحة، وقد تقوم المعلمة بسؤال بعض الطالبات للتعليق على أحد المجموعات.

○ العمل الفردي: يفضل هذا الأسلوب في المدارس التي لم تتعود على العمل الجماعي، كما أنه يفضل في الفصول ذات الأعداد القليلة، والقدرات العالية، ويتم ذلك عن طريق قيام الطالبات بالعمل بشكل فردي، في حدود نفس المدة الزمنية المسموح بها في العمل الجماعي، بعد ذلك تسمع المعلمة من الطالبات المتطوعات، أو اختيار من تعرض مقترحاتها، ولعل العيب في هذا الأسلوب أنه كثيراً ما ينتهي الوقت قبل أن تستمع المعلمة إلى كل طالبة على حدة، كما أن الطالبات الأخر

ربما يشعرون بالملل، والبديل لذلك أن تطلب المعلمة من كل طالبة كتابة اقتراحاتها ثم تجمعها، وتقوم بقراءة مقطوعات منها، يتم اختيارها عشوائياً.

○ المناقشة المفتوحة: ليس هناك وقت محدد للقيام بالمناقشة، وإنما تبدأ المعلمة بالمناقشة، وتقوم الطالبات بالتعليق وتقديم الاقتراحات من البداية، كما تستطيع المعلمة أن تطلب تعليقات الطالبات واحدة تلو الأخرى، وعلى المعلمة أن تكون حريصة على طبيعة الدروس العلمية، وألا تبتعد عن الهدف من الدرس، فضلاً عن المناقشات الفلسفية.

وللمعلمة الحرية في اختيار أحد هذه الإشكال الثلاثة تبعاً لما تراه مناسباً لطبيعة الطالبات وعددهم، كما تجدر الإشارة إلى أن الشعور بالتحسن والتقدم في مهارة ما يكون تدريجياً، حتى أن بعض الطالبات لا يكدن يشعرن بالتقدم من يوم لآخر، على عكس المواد الدراسية والتي يمكن رصد التقدم الذي تحدثه الطالبات فيها يوماً بعد يوم، فالتفكير الناقد والإبداعي يعطي شعوراً أكبر بالإنجاز حيث أن الهدف هو الابتكار والوصول إلى فكرة جديدة، من منطلق الإصرار على تحديد التفكير.

ويمكن أن تشجع عمليات التفكير ومهاراته في الصف الدراسي عن طريق إتباع الخطوات الست التالية ( علماً بأنها لا تختص بمادة بل تصلح لجميع المواد الدراسية )، وهذه الخطوات هي:

١. تصميم درس يتناول عدداً قليلاً من العناصر بدلاً من تغطية سطحية لعدد كبير من العناصر.

٢. عرض درس مترابط منطقياً.

٣. منح الطالبات وقتاً كافياً ومناسباً للتفكير في الإجابة على الأسئلة المطروحة.

٤. قيام المعلمة بتوجيه أسئلة تتحدى تفكير الطالبات، أو تطور مهمات على درجة من التحدي تناسب مستوى قدرات الطالبات واستعداداتهم.

٥. ضرورة أن تكون المعلمة نموذجاً يجتذى بها في مجال التفكير، من أجل مساعدة الطالبات وحملهن على الاستغراق في التفكير.

٦. يجب أن تقوم الطالبات بتقديم الشروح مع ذكر المبررات المؤيدة لذلك، من أجل تدعيم آرائهم.

وهنا يأتي السؤال: هل تهيئ مدارسنا فرصاً للطالبات كي يقمن بمهام تعليمية مبنية على تساؤلات تترنما هن بأنفسهن بما ينعكس على تنمية مهارات التفكير عندهن؟ والجواب البسيط على ذلك لا !! فأساليب وطرق واستراتيجيات التدريس التي تستخدم في مدارسنا مع الأسف الشديد تعتمد اعتماداً كبيراً على الحفظ والاسترجاع، ولا توجه الطالبة إلى التفكير والتفكير ومن ثم الإبداع والنقد، مع إيمان الباحث العميق بأهمية الحفظ في بعض المواد كالعلوم الشرعية كحفظ الآيات والسور من القرآن الكريم وحفظ بعض الأحاديث النبوية، وبهذا يمكن الجمع بين الحفظ والفهم ومن ثم التفكير والتفكير فيما تحمله هذه النصوص الشرعية.

إنه إن لم تشجع الطالبات على التفكير بأنواعه منذ الصغر فإنهن سوف يتوقفن عن التفكير والتأمل، فهن في حاجة ماسة للتفكير الإبداعي والناقد للتمكن من التكيف في هذا العالم سريع التغير، ولتتمكن أيضاً من حل المشكلات التي ستواجههن.

إن الفرصة مازالت متاحة لمؤسساتنا التربوية كي تطور قدرات الطالبات على التفكير، مما سيكون له الأثر الكبير لنجاح البرامج والمناهج التي تقدم للطالبات من أجل تنمية مهارات التفكير عندهن، وما يعقب ذلك من تكيفهن مع متطلبات هذا العصر، ومن المهم ألا تناط هذه المسؤولية بوزارة التربية والتعليم فقط، بل يجب أن يشارك الخبراء (ذكوراً وإناثاً) من جميع المؤسسات التربوية من جامعات ومعاهد ومؤسسات تربوية خاصة، فإذا ما اشترك الجميع في هذا العمل فإنه بمشيئة الله سيكون له الأثر الواضح في الرفع من مستوى التفكير لدى طالباتنا ومن ثم تنمية المهارات المطلوبة، والتي سترفع بمشيئة الله من مستوى التعلم والتعليم للمرأة في بلادنا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلي اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

كتبه/ د. فهد بن عبدالعزيز بن سليمان أبانمي

المستشار الإعلامي بمكتب سمو النائب